

الاتجاهات الحديثة في التمويل الدولي

أصبحت الدول بشكل عام أكثر تعرضاً للمؤثرات المالية الدولية التي انعكست على الناتج المحلي ومستوى العمالة والأسعار، وهذا يعد نتيجة العولمة والانفتاح والاعتماد المتبادل، إذ إن تلاشي القيود على تحركات رؤوس الأموال التي سهلت حركتها الثورة العلمية والتكنولوجية من تقانة الاتصال وإنجاز الصفقات المالية بوقت قصير، واعتماد حرية تحديد سعر الصرف منذ انهيار نظام بريتون وودز، أخذت أسواق المال وأسواق العملات دورها الفاعل في عملية تداولات الأوراق المالية وتحديد أسعار صرف العملات الرئيسية، ولذلك فإن البلدان النامية الغنية ذات الفوائض المالية شاركت في نمو السوق الدولية لرأس المال تارة بتصديره مباشرة وتارة أخرى بتهريبه، وشهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين حركات لرأس المال متمثلة بالاستخدام الواسع للقروض والمساعدات لتحديث الهياكل الأساسية وسد العجز في موازين المدفوعات لكثير من الدول النامية ويمكن تحديدها في صورتين:

الأولى: الاستثمار الأجنبي المباشر.

الثانية: حركة رؤوس الأموال للتمويل والإقراض.

وتشير الإحصائيات أن 95% من الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بها 50 مصرفاً دولياً، ولقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر انتقائياً في تفضيله للأسواق ذات الإمكانيات الواسعة، ومن السمات الجديدة التي كشفتها حركة رؤوس الأموال هي:

- 1- دور كبير لبلدان الفوائض النفطية في التمويل.
- 2- الأهمية المتنامية للتمويل الخاص مقارنة بالتمويل الرسمي.
- 3- اتجاه الأموال بشكل كبير إلى البلدان النامية وعلى وجه الخصوص البلدان حديثة التصنيع.
- زيادة نسبة القروض المصرفية في هيكل المديونية الخارجية للبلدان النامية.